



البيان الأولي

تونس، 8 ماي 2018

انتخابات ذات مصداقية تشكل خطوة حاسمة بالنسبة للديمقراطية التونسية رغم نسبة الإقبال المتواضعة وبعض الهنات التقنية

يقدم هذا البيان الأولي لبعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات قبل استكمال المسار الانتخابي. ويتبقى إتمام بعض المراحل الجوهرية من بينها أساسا الإعلان عن النتائج والبيت في النزاعات المحتملة. ولا يمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات أن تصرّح إلا بخصوص ما تمت ملاحظته إلى حد هذه المرحلة من المسار، وستنشر لاحقا تقريرا نهائيا يتضمن تحليلا كاملا للمسار وتوصيات للانتخابات القادمة. ويمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات تقديم بيانات لاحقة حول تقدم المسار الجاري إذا ما رأت موجبا لذلك.

ملخص

- تمكّن الناخبون التونسيون يوم 6 ماي 2018 من التعبير عن اختيارهم بكلّ حرية عبر انتخابات ذات مصداقية تساهم في تجذير الديمقراطية على المستوى المحلي وتشكل خطوة تاريخية نحو إرساء اللامركزية المكرّسة في الدستور. لكنّ هذه الانتخابات كانت مشوبة ببعض الهنات التقنية كما شهدت نسبة مشاركة متواضعة قد يتّعن من خلالها استخلاص بعض الدروس. وفي ظلّ سياق يتسم بوجود أزمة اجتماعية واقتصادية ونفور جزء من النّخبين إزاء الطبقة السياسية، ساهمت الصبغة المحتشمة التي اتّسمت بها الحملة الانتخابية وغياب الوضوح بخصوص الصلاحيات والوسائل التي ستمنح للبلديات المستقبلية جرّاء التّأخير في المصادقة على مجلة الجماعات المحلية في ثناء الناخبين عن الإقبال بكثافة على التصويت.
- دارت عملية الاقتراع عموما في أجواء هادئة رغم حصول بعض التّأخير وبعض الحوادث نتيجة وجود هنات لوجستية. وقد لقي بعض الناخبين صعوبات في إيجاد مكاتب الاقتراع الخاصة بهم أو في إيجاد أسمائهم صلب قوائم الناخبين. وفي جلّ مكاتب الاقتراع التي تمت ملاحظتها تمّ تطبيق الإجراءات بشكل سليم. كما جرت عملية الفرز في كنف الشفافية وبشكل توافقي في أغلب الأحيان. ولم تسمح طريقة تهيئة الأماكن المخصصة لتجميع النتائج بملاحظة المراحل الأساسية لعملية التثبت من المحاضر بالشكل الأمثل في كلّ الحالات.
- كانت الحملة الانتخابية تعددية ولكنها بالكاد مرئية في الفضاء العام. وقد تبيّن أن مراقبة الحملة من طرف أعوان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كانت في بعض المناطق صارمة بشكل مبالغ فيه. هذا بالإضافة إلى الاختلاف الحاصل بين الهيئات الفرعية التابعة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تأويلها لما كان مسموحا به. وقد فرض سقف الإنفاق المخصّص للحملة الانتخابية والذي كان محدودا

نسبيًا على المترشحين القيام بأنشطة انتخابية محدودة. وبالإضافة إلى ضعف التغطية الإعلامية الخاصة بها، دارت الحملة في سياق ملائم، بحكم الواقع، للأحزاب الحاكمة التي تتمتع بظهور مؤسستاتي.

- يشكل الإطار القانوني أساسا مناسباً لتنظيم انتخابات تتوافق مع الالتزامات الدولية. أدت إصلاحات 2017 إلى توسيع حق التصويت ليشمل العسكريين وأعاون قوات الأمن الداخلي، كما أدخلت مبدأ التناصف الأفقي في تشكيل القوائم ووضعت عتبة دنيا للتمثيلية في الانتخابات المحلية حددت بـ 3%. ولا تزال بعض القوائم موجودة، خاصة فيما يتعلق بغياب نظام تقاض خاص بالحملة وغياب تأطير مفصل لسلطة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في مجال إلغاء النتائج.

- على الرغم من مرورها بأزمة أثرت بشكل كبير على عملها وأضعفت قدرات هيكلها التنفيذي مع اقتراب الانتخابات البلدية، تمكنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من رفع تحدي تنظيم انتخابات ذات مصداقية على المستوى التقني. إلا أن الصعوبات التي واجهتها الهيئة المركزية أدت إلى حصول تأخير هام على مستوى التحضيرات الانتخابية، كما ساهمت في تدعيم السلطة التقديرية للهيئات الفرعية.

- بحسب الأرقام المسجلة في فيفري 2018، فإن إجمالي 5.369.843 ناخبا كانوا مسجلين للانتخابات البلدية ليوم 6 ماي، 48% منهم من النساء. وأظهرت التقديرات التي قامت بها البعثة نقصا واضحا في تسجيل الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و 21 سنة: فأقل من ربعهم مسجلون على قوائم الناخبين. وفيما يتعلق بالشفافية، فإن صعوبة النفاذ إلى المعطيات المفصلة للتسجيل تشكل شاعلا هاما.

- كان تسجيل القوائم المترشحة ناجحا على المستوى التقني. وبلغ العدد الجملي للقوائم المتنافسة 2.074 قائمة تضم حوالي 53.000 مترشح. لكن الإجراءات المعقدة لإيداع المطالب وشروط قبولية القوائم، على غرار مبدأ التناصف المستوجب بين النساء والرجال على مستوى رئاسة القوائم، شكلت تحديا بالنسبة للعديد من التشكيلات السياسية. مما مكّن الحزبان الحاكمان دون سواهما من ترشيح قوائم في كل - أو جل - البلديات. وبلغت نسبة النساء على مستوى رئاسة القوائم ما يقارب 30% وهو ما يعدّ تقدما ملحوظا مقارنة بنسبة الـ 13% المسجلة في الانتخابات التشريعية لسنة 2014. كما أنّ 52% من المترشحين كانت أعمارهم تقلّ عن 35 سنة.

- كانت التغطية الإعلامية للحملة متوازنة عموما ولكن ضعيفة، مما يعكس التعقيد الذي اتسمت به قاعدة توزيع زمن البثّ والاحتشام الذي تميّزت به الحملة. وقدّمت وسيلتا الإعلام العموميتان "الوطنية 1" و"الإذاعة الوطنية التونسية" تغطية متوازنة للحملة الانتخابية. أمّا الصحيفة العمومية "الابراس" فقد كانت تغطيتها للحملة محدودة وموجهة لفائدة حركة نداء تونس. وبالنسبة لوسائل الاعلام الخاصة التي تابعتها البعثة فقد قامت بتغطية الحملة الانتخابية بشكل متوازن عموما.



حلت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بتونس منذ يوم 6 أفريل 2018 بناء على دعوة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومن الحكومة التونسية. يدير البعثة رئيس الملاحظين فابيو ماسيمو كاستالدو، نائب رئيس البرلمان الأوروبي (إيطاليا). وفي المجمل، نشرت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات 124 ملاحظا من 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وكذلك من كندا والنرويج وسويسرا، في كامل أنحاء البلاد قصد تقييم كامل المسار الانتخابي على ضوء المعايير الدولية في مادة الانتخابات الديمقراطية وعلى ضوء التشريع التونسي. وقد التحق بالبعثة وفد من البرلمان الأوروبي يرأسه النائب الأوروبي صانتياغو فيساس أيكسيلا (إسبانيا) وهو يؤيد بالكامل هذا البيان. يوم الاقتراع، قام ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بزيارة أكثر من 537 مكتب اقتراع في 221 بلدية بغاية ملاحظة عملية التصويت والفرز. وستظل البعثة بتونس قصد ملاحظة التطورات اللاحقة للانتخابات. بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات مستقلة في صياغة استنتاجاتها وهي ملتزمة بإعلان المبادئ من أجل الملاحظة الدولية للانتخابات الصادر عن الأمم المتحدة في أكتوبر 2005.

الملاحظات الأولية

1- السياق

يمثل انتخاب 350 مجلسا بلديا، بما فيها مجالس عدة بلديات محدثة مؤخرا، المرحلة الأولى في إرساء نظام اللامركزية المكرس في دستور 2014. وقد تأثرت فترة ما قبل الحملة والأسبوعان الأولان من الحملة بغياب الوضوح بخصوص المصادقة، قبل إجراء الانتخابات، على مجلة الجماعات المحلية التي من المفترض أن تحدد الصلاحيات والوسائل المتاحة لهذه الجماعات. وقد تمت أخيرا المصادقة على المجلة من قبل مجلس نواب الشعب يوم 26 أفريل.

أجريت هذه الانتخابات قبل 18 شهرا من الانتخابات التشريعية والرئاسية المزمع تنظيمها في أواخر 2019. بما جعلها فرصة بالنسبة للأحزاب السياسية لتقييم قوتهم الانتخابية وتعزيز مواقعهم على المستوى المحلي مع اقتراب تلك المواعيد الانتخابية. كما كانت هذه الانتخابات بمثابة الاختبار السياسي والتنظيمي في إجراء انتخابات بالبلاد التونسية قبل حلول موعد الانتخابات الوطنية للسنة المقبلة.

2- الحملة الانتخابية

كانت الحملة الانتخابية تعددية ولكن منقوصة من حيث البروز ومن حيث المضمون.

بقيت الحملة الانتخابية إجمالا بالكاد مرئية في الفضاء العام. وفضلت القوائم المترشحة أساليب تعتمد على القرب مثل الاتصال المباشر بالناخبين والاجتماعات في المقاهي وتوزيع المناشير. ولئن تم احترام حرّيتي الاجتماع والتنقل، فإن القواعد الصارمة المؤطرة للحملة طبقت في بعض المناطق بشيء من التشدد. ويُعدّ رفض بعض الهيئات الفرعية قبول عبارات مستعملة في معالقات القوائم المتنافسة، على الرغم من قبولها في جهات أخرى، مؤشرا على وجود نقص في التناسق في تأويل ما هو مسموح به¹.

¹على سبيل المثال، دعت حركة نداء تونس إلى حذف كل إشارة في بيانها الانتخابي إلى رئيس الجمهورية مؤسس الحزب، على اعتبار أن مثل هذا التنصيص يمسّ بحياد الإدارة. كما قامت عدة هيئات فرعية بتأويل خطاب أحزاب المعارضة على غرار التيار الديمقراطي أو مشروع تونس أو ائتلاف



ويعتبر واجب الإعلام المسبق بكل أنشطة الحملة، بما في ذلك التواصل المباشر مع الناخبين، وإخضاعها للرقابة شبه الآلية لأعوان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، من قبيل الإفراط في الصرامة في تأطير هذه الأنشطة كما أشارت إليه عدة أحزاب سياسية. وبغاية تحقيق الإنصاف بين القوائم المتنافسة تم وضع سقف للإنفاق على الحملة الانتخابية إلا أن المستوى المنخفض نسبياً لهذا السقف شكّل عائقاً أمام تنظيم أنشطة عديدة أو واسعة النطاق. ولئن دافع أغلب ممثلي القوائم المستقلة على مبدأ السقف المنخفض، فقد اعتبرت العديد من التشكيلات السياسية التي تمت مقابلتها أن سقف الإنفاق المسموح به لا يمكن من القيام بحملة من شأنها الوصول إلى الناخبين².

وانضافت إلى جملة هذه الشروط التقييدية تغطية إعلامية محدودة، بما آل على أرض الواقع إلى ظهور مناخ ملائم للأحزاب الحاكمة التي ظلت مرئية بحكم موقعها المؤسسي وذلك بقطع النظر عن كثافة الحملة الانتخابية.

في ختام ثلاثة أسابيع من الحملة، سجلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدداً مرتفعاً من المخالفات من بينها تعليق بيانات انتخابية غير مؤشرة واستعمال رموز وطنية تونسية وتنظيم أنشطة انتخابية غير مصرح بها أو إعلان عنها بصفة متأخرة. وبما أن محاضر مراقبي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يمكن استعمالها كأساس لإلغاء نتائج القوائم المخالفة، فقد عبرت عديد الأطراف التي تمت مقابلتها عن قلقها بخصوص المعايير المعتمدة في انتداب هؤلاء المراقبين والتكوين السريع الذي تلقوه.

وفي حين اقتضى القانون الانتخابي الحياد التام للإدارة، أشارت بعض وسائل الإعلام في عديد المناسبات إلى مشاركة أعضاء من السلطة التنفيذية في أنشطة الحملة. وقد تم ذلك بالرغم من صدور منشور عن رئيس الحكومة يذكر بالمقتضيات القانونية المتعلقة بمبدأ الحياد المحمول على الإدارة خلال الانتخابات البلدية³.

في السياق الحالي الذي يشهد استعمالاً متزايداً لشبكات التواصل الاجتماعي، ساهمت القواعد الصارمة المنظمة للحملة والإجراءات المعقدة الخاصة بالتغطية الإعلامية في تدعيم دور هذه الشبكات وخاصة منها "فيسبوك" كأداة للحملة ولإعلام المواطنين.

في اليوم السابق للاقتراع ويوم الاقتراع تم إجمالاً احترام الصمت الانتخابي رغم حصول بعض التجاوزات.

3- الإطار القانوني

إطار قانوني مطابق للقواعد الدولية، على الرغم من استمرار وجود بعض النقائص.

يكرّس الدستور الحقوق الأساسية الضرورية لحياة سياسية حرة. وقد صادقت البلاد التونسية على أبرز النصوص الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. لكن تطبيق الدستور يشهد تأخيراً هاماً خاصة فيما يتعلق بإرساء بعض المؤسسات التي تندرج ضمن السلطة المضادة. إذ بالرغم من المصادقة على القانون الأساسي

الجهة الشعبية على أنه ينال من كرامة منافسيهم السياسيين. وتم رفض الملاحظات التي وجهت فيها اتهامات للإدارة القائمة حالياً "بالوعد الكاذبة" أو "بالمحسوبية".

² مثلاً بالنسبة للدائرة الانتخابية التي تضم تونس العاصمة، حدّد سقف الإنفاق بالنسبة لكل قائمة بـ 38.780 ديناراً تونسياً (حوالي 13.000 يورو) للقيام بالحملة طيلة 21 يوماً. كما حدّد الأمر عدد 1041 لسنة 2017 المؤرخ في 19 سبتمبر 2017 قيمة منح التمويل العمومي بالنسبة للانتخابات البلدية ليوم 6 ماي.

³ منشور رئيس الحكومة عدد 27 المؤرخ في 5 أكتوبر 2017.



المتعلق بالمحكمة الدستورية خلال شهر نوفمبر 2015، لم يتم تركيز هذه المحكمة بعد، حيث لم يتمكن مجلس نواب الشعب من تعيين حصته من أعضاء المحكمة. كما يشهد تركيز الهيئات المستقلة تأخيرا هاما⁴.

أدخل إصلاح القانون الانتخابي في 2017 مقتضيات خاصة بالانتخابات المحلية على غرار توسيع حق التصويت ليشمل العسكريين وأعاون قوات الأمن الداخلي، ووجوب التناصف الأفقي بين النساء والرجال، وإدراج عتبة للتمثيلية حددت بـ 3% لإسناد المقاعد. وبالنسبة للتمويل العمومي للحملة، فقد تم كذلك تعويض نظام التمويل المسبق بنظام استرجاع المصاريف وذلك بالنسبة لكل الانتخابات.

ولا تزال بعض النقائص موجودة بالقانون، وهو الشأن خاصة بالنسبة لغياب نظام تقاض خاص بفض نزاعات الحملة الانتخابية وفق آجال ملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب تأطير مفصل لصلاحيات إلغاء النتائج الممنوحة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في حال تبين لها وجود خروقات لقواعد الحملة قد أثرت على نتائج الانتخابات بصورة "جوهرية وحاسمة"، دون التنصيص تباعا على إعادة عملية الاقتراع، من شأنه خلق الريبة⁵.

4- الإدارة الانتخابية

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تتمكن من رفع تحدي إجراء انتخابات ذات مصداقية على المستوى التقني بالرغم من هشاشة وضعها.

باعتباره من مكتسبات الإصلاحات السياسية لسنة 2011، تم ترسيخ مبدأ تسيير مسار انتخابي من قبل مؤسسة عمومية قوية ومستقلة عن السلطة التنفيذية من خلال القانون الأساسي المؤرخ في ديسمبر 2012. وتبعاً لذلك تم منح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات صلاحيات واسعة في إدارة المسار الانتخابي والإشراف عليه. كما تدعمت سلطاتها الترتيبية بتشريع يفوض لها أحيانا سلطة تقديرية في تنظيم بعض الجوانب الهامة من المسار.

يتكون مجلس الهيئة من تسعة أعضاء ينتمون إلى أسلاك مهنية مختلفة، يقع انتخابهم من قبل مجلس نواب الشعب بأغلبية الثلثين لمدة نيابية قدرها ست سنوات، وذلك وفقاً لإجراءات معقدة كانت محل جدال سياسي طويل. وتشمل هذه الإجراءات عملية فرز أولي للمرشحين لترتيبهم حسب الكفاءة، دون أن تكون لهذا الترتيب صبغة إلزامية. وبالنسبة لمكونات المعارضة ولأهم منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الملاحظة الانتخابية، فإن الإجراءات المعتمدة لتعيين أعضاء مجلس الهيئة بالأغلبية المعززة ليست الحل الأمثل بالنظر إلى التشكيلة الحالية للقوى السياسية داخل المجلس.

شرعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تحضير الانتخابات البلدية وهي تمر بأزمة داخلية أثرت بشكل كبير على سير عملها طوال جزء كبير من السنة الفارطة. وقد أدت الخلافات القوية التي قامت داخلها إلى استقالة رئيس الهيئة وعضوين آخرين من مجلسها، بالإضافة إلى جلّ مديري الوحدات التابعة للهيكل التنفيذي للهيئة. وقد احتاج مجلس نواب الشعب لأشهر عدة حتى يتمكن من تعويض المستقيلين من مجلس الهيئة وانتخاب رئيس جديد لها.

⁴ كما يقتضي الدستور إحداث خمس هيئات دستورية مستقلة: هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السمعي والبصري وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد. وباستثناء الهيئة المكلفة بالانتخابات (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات)، لم يتم تركيز أي واحدة من هذه الهيئات بشكل كامل بعد.

⁵ غير أنّ هذه الإلغاءات يمكن أن تكون محل طعن أمام المحكمة الإدارية.



وقد تأثرت القدرات التقنيّة للهيكل التنفيذي التابع للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بشكل خاص، إذ لم يتم سدّ الشغور بأيّ منصب من المناصب الرئيسية.

وفي أوج هذه الأزمة، تمكّنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من رفع التحدي المتمثل في إطلاق عمليّات تحيين السجل الانتخابي. وبمساعدة هيكل لامحوريّة وذات خبرة، تسوّى لها النّجاح في إدارة عملية تسجيل التّرشّحات رغم تعقيدها، وفي تسيير برنامج تكوين ذي جودة لما يناهز 52.000 عوناً لمراكز ومكاتب الاقتراع، وفي ضمان إجراء اقتراع ذي مصداقيّة على المستوى التقني.

غير أنّ الصّعوبات الداخليّة تسبّبت في تأخير ملحوظ في التحضيرات للاقتراع، خاصّة فيما يتعلّق بإتمام بعض الإجراءات الهامّة أو بنشر القواعد المنطبقة على الأطراف المتدخلة⁶. وهو ما ظهر أيضاً من خلال التردّد بخصوص استعمال الحبر الانتخابي وغياب الاتصال الملائم بشأنه. ولم تنطلق مجهودات توعية الناخبين إلّا بصورة جدّ متأخّرة وذلك خلال الأسبوع الأخير للحملة. ومن جهة أخرى، فإنّ إضعاف الهيئة المركزيّة ساهم في توسيع السّلطة التقديرية للهيئات الفرعية في أخذ بعض القرارات. وتبعاً لذلك، كشف غياب التناسق بين القرارات المتعلّقة بقبول معلّقات الحملة الصّعوبات التي تواجهها الهيئة المركزيّة في استباق نشاط الهيئات الفرعية والتنسيق بينها. وهو ما يطرح مسألة غياب التأطير القانوني لاختصاصات الهيئات الفرعية وأساليب تعيين أعضائها.

وتتمتّع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتعاون مختلف مصالح الدّولة في إجراء التحضيرات الانتخابية. حيث كانت التحضيرات اللوجستية، على وجه الخصوص، قائمة على تسخير وسائل تابعة للمؤسسة العسكرية. كما استفادت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من الدعم الفني الذي قدّمه لها كلّ من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي والمؤسسة الدوليّة للنّظم الانتخابية.

التصويت المسبق للعسكريين وأعاون قوات الأمن الدّاخلية

فقط 4.492 ناخباً مسجّلاً من جملة ما يناهز 36.000 عسكرياً وعوناً أمنياً توجّهوا إلى صناديق الاقتراع يوم 29 أفريل، وهو ما يعادل نسبة مشاركة تقدّر بـ 12%. وقد سبق الاقتراع دعوة للمقاطعة من قبل نقابة قوات الأمن الدّاخلية. جزء فقط من المسجّلين كانوا قد قاموا شخصياً بإجراء التسجيل خلال التحيين الذي أجري في السّنة الفارطة. أمّا البقية فقد كانوا مسجّلين كناخبين "مدنيّين" خلال الانتخابات الفارطة وتمت إحالتهم آلياً على سجّلات خاصّة بناء على معلومات واردة من الوزارات المعنية دون إعلامهم رسمياً بذلك. ولم يقع نشر أيّ احصائيات تتعلّق بهذه الإحالات.

5- قوائم الناخبين

عزوف الشباب ونقص في النّفاذ إلى المعطيات المفصّلة حول التسجيل.

إجمالي 5.369.843 ناخباً كانوا مسجّلين، 48% منهم من النساء. وأظهرت التّقديرات التي قامت بها البعثة⁷ نقصاً واضحاً في تسجيل الشّباب المتروحة أعمارهم ما بين 18 و 21 سنة: فأقلّ من ربعهم مسجّلون على

⁶ على سبيل المثال، لم يتمّ نشر القواعد المتعلّقة بتمويل الحملة والموجهة للقوائم المترشّحة إلّا قبل يوم واحد من تاريخ انطلاق الحملة. كما لم يقع نشر دليل إجراءات الاقتراع إلّا بعد الشّروع في التّكوين.

⁷ على ضوء المعطيات المنشورة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمعهد الوطني للإحصاء.

قائمتا الناخبين بما يدلّ على وجود عزوف واضح لدى الشباب وعلى عدم كفاية حملات التوعية على حدّ رأي جُلّ الأطراف المعنية. هنالك تقدم ملحوظ مقارنة بالتحيينات المنجزة منذ فترة ما قبل الانتخابات وإلى حدّ الآن، ذلك أنّ القرارات الترتيبية الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كرّست مبدأ التسجيل المستمرّ. لكن عملياً لم يسمح التّأجيل المتتالي للانتخابات البلدية بتفعيل عملية التسجيل المفتوح على مدى السّنة⁸. ورغم الإمكانات المستخدمة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فإنّ فترة التسجيل الأولى لم تلقى فقط عزوفاً من جهة الناخبين، بل كان كذلك توقيتها غير ملائم بالنظر لتزامنها مع شهر رمضان والعطلة الجامعية. وقد تمخّص عنها تسجيل إجمالي قدر بـ 535.784 تسجيلاً جديداً، فقط 28 % منها تخصّ الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و 21 سنة.

ويشكّل النقص في شفافية عملية إعداد قوائم الناخبين ضعفاً يبعث على الانشغال. إذ يبدو أنّ مدّة تعليق القوائم الأولية التي لم يقع تحديدها في القانون والتي لم تتجاوز 3 أيام عند إجراء آخر تحيين، هي مدّة مقتضبة للغاية ولا تسمح بالاطلاع على القوائم من قبل أكبر عدد ممكن من المواطنين. ولئن قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بوضع خدمة عبر الهاتف الجوال تسمح لكلّ فرد بالحصول على معطياته الشخصية المتعلّقة بالتسجيل، لم يكن بالإمكان قبل يوم الاقتراع الاطلاع لا على القوائم النهائية ولا على الإحصائيات المفصّلة بحسب مكاتب الاقتراع. ممّا جعل أهمّ مجموعات الملاحظين من المجتمع المدني وبعض التشكيلات السياسية تندّد بصعوبة النفاذ إلى المعطيات المفصّلة لتسجيل الناخبين، باستثناء الإحصائيات العامة والجزئية⁹ المصرّح بها من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في صيغة مغلقة وغير قابلة للاستعمال لغايات تحليلية.

6- تسجيل الترشّحات

عملية معقّدة من حيث إجراءاتها بالنسبة للأطراف المعنية، لكنّها ناجحة على المستوى التقني.

يضمن القانون الحقّ في الترشّح دون إقصاء أو موانع غير معقولة. لكنّ إجراءات إيداع مطالب الترشّح معقّدة وتتطلّب تحضيراً إدارياً دقيقاً. كما أنّ شروط قبولية القوائم، على غرار مبدأ التّناصف الأفقي المحمول على القوائم الحزبية والانتلافية¹⁰ والتدابير الرامية لتعزيز تمثيلية الشباب والأشخاص الحاملين لإعاقة، مثّلت تحدياً بالنسبة للعديد من التشكيلات السياسية. فقط الحزبان الحاكمان تمكّنا من تقديم قوائم في كلّ -أو جُلّ- البلديات. ويُفسّر ارتفاع عدد القوائم المستقلة (860 من أصل 2074) في جزء منه بالصّعوبة التي واجهتها الأحزاب والإنتلافات في احترام قاعدة التّناصف الأفقي، وكذلك باختيارات تكتيكية.

من جملة 2.174 ملفّ ترشّح أولي، قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات برفض 106 قائمة لعدم احترام شروط الترشّح. وقد تمّ رفع 69 دعوى قضائية ابتدائية ضدّ قرارات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المتعلّقة بالترشّحات و 25 طعناً بالإستئناف. وكشفت النزاعات المتعلّقة بالترشّح عن بعض مواطن الضعف في إجراءات تسجيل القوائم، خاصّة فيما يتعلّق بالقيود التي فرضتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على الحقّ

⁸ تمّ فتح التسجيل في الفترة الأولى الممتدّة من 19 جوان حتى 10 أوت 2017 بهدف إجراء الانتخابات في ديسمبر 2017. ثمّ تمّت إعادة فتح التسجيل من 2 أكتوبر إلى حدّ 25 نوفمبر 2017 ومن 19 ديسمبر حتى 6 جانفي 2018 لكن فقط على مستوى المكاتب الجهوية التابعة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

⁹ لم يتمّ نشر أيّ معطى متعلّق بالشطب والتصحيح للعموم.

¹⁰ من واجب كلّ حزب أو إنتلاف انتخابي يترشّح في عدّة بلديات تقديم عدد متساو من النساء والرجال على رأس قائماته. أمّا القوائم المستقلة فهي غير معنية بهذا الإلزام باعتبارها مترشحة في بلدية واحدة.

في تصحيح مطالب الترشّح¹¹. وقد مكّنت معالجة الطعون من قبل المحكمة الإدارية¹² من إعادة إدراج 6 قوائم. وانتهت مرحلة الطعون المتعلقة بالترشّحات يوم 2 أفريل. وقامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بنشر القوائم المقبولة نهائياً بكل دائرة يوم 5 أفريل. وقد بلغ عددها الإجمالي 2.074 قائمة، منها 1.055 قائمة حزبية و 159 قائمة ائتلافية و 860 قائمة مستقلة.

7- وسائل الإعلام

تغطية إعلامية للحملة الانتخابية متوازنة عموماً لكن محدودة

تحسّنت حرية الإعلام بشكل واضح على إثر الإصلاحات السياسية لسنة 2011. لكن التعريف الحالي لجنحتي الثلب والقذف المستوجبتان لعقوبات سجنية يمكن أن تشكّل قيداً على الممارسة الكاملة لحرية الصحافة.

ضبط القرار المشترك للهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي والبصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات الصادر في فيفري 2018 قاعدة توزيع زمن البث. وقد تبيّن أنّ تطبيق هذه القاعدة كان أمراً معقّداً، ممّا جعل بعض وسائل الإعلام الخاصة تعبّر للبعثة عن الصعوبات التي لقيتها في احترام هذه القاعدة خلال نشراتها الاخبارية.

كما حجّر هذا القرار بثّ أي خطاب رسمي لرئيس الجمهورية، أو للحكومة، أو لأعضاء مجلس نواب الشعب، أو المجالس الجهوية أو البلدية، يتضمّن أي نوع من الدعاية الانتخابية. لأن كانت القيود الخاصة برئيس الجمهورية وبأعضاء الحكومة قابلة للتبرير استناداً إلى واجب الحياد المحمول على الإدارة طبقاً للقانون الانتخابي، فإنّ إدراج أعضاء المجالس المنتخبة ضمن دائرة هذا المنع يبدو مشطاً. فبهذا الشكل سيؤوّل تطبيق هذه القاعدة إلى حرمان عضو مجلس نواب الشعب أو المستشار البلديّ المتخلى والمترشّح للانتخابات من كلّ تغطية إعلامية.

قامت وسائل الإعلام بتغطية محدودة للحملة الانتخابية. وبالرغم من تعقيد قاعدة توزيع زمن البث، نجحت أغلب وسائل الإعلام السمعي والبصري في تخصيص بعض الوقت للانتخابات البلدية. وقد بيّنت بعض وسائل الإعلام للبعثة أنها أذعنّت لتطبيق مبدأ التوازن عندما لم يتسنى لها احترام تقسيم زمن البث بالدقة اللازمة.

شكّلت وسائل الإعلام السمعية والبصرية العمومية التي تمّت متابعتها من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات¹³ بوابة معلومات مفيدة للناخبين، حيث تضمّنت برامج مخصّصة للحملة الانتخابية والتربية المدنية. قدّمت كلّ من التلفزة الوطنية الأولى والإذاعة الوطنية التونسية تغطية متوازنة للحملة الانتخابية، حيث

¹¹ الفصل 21 من القرار عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 20 جويلية 2017.

¹² الدوائر الابتدائية والدوائر الاستئنافية للمحكمة الإدارية.

¹³ ركّزت وحدة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات وحدة رصد مكلفة بملاحظة تغطية الحملة الانتخابية من خلال عيّنة من وسائل الاعلام العمومية (الوطنية 1، الإذاعة الوطنية التونسية، "لابراس") والخاصة (راديو موزاييك، قناة التاسعة، الشروق). وامتدّ زمن رصد الإذاعات من الساعة منتصف النهار إلى الساعة الثالثة بعد الزوال، أما القنوات التلفزية فقد تمّت متابعتها من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة الحادية عشر ليلاً.



خصّصت زمن بثّ للمترشّحين بصفة محايدة. أمّا الصحيفة العمومية "الابراس" فقد كانت مصدرا محدودا للمعلومات حول الانتخابات البلدية حيث كانت تغطيتها موجهة لفائدة حركة نداء تونس¹⁴.

8- مشاركة المرأة

التّناصف الأفقي يعزّز مشاركة المرأة في الحياة السّياسية.

يكرّس الدّستور التّناصف بين المرأة والرّجل في المجالس المنتخبة. ويمثّل التّناصف الأفقي في الانتخابات المحليّة تطوّرا هامّا. وفي الجملة 30 % من رؤساء القوائم من النساء، وهو ما يعدّ تقدّما مقارنة بنسبة الـ 13 % المسجّلة في الانتخابات التشريعية لسنة 2014. ولكن 3.5 % فقط من القوائم المستقلّة تترأسها نساء.

في شهر جويلية 2017، تمّت المصادقة على قانون رائد في المنطقة يتعلّق بنبذ العنف ضدّ المرأة. وقد تمّ رصد عدّة حالات عنف سياسي ضدّ المرأة وهي محلّ متابعة من قبل المجتمع المدني.

ولئن كرّس القانون المتعلّق بالهيئة العليا المستقلّة للانتخابات مبدأ التّناصف لانتخاب أعضاء مجلسها (الفصل 6)، إلّا أنّه لا توجد حاليا إلا امرأة واحدة ضمن أعضائها التسعة. يوم الاقتراع 35 % من ممثلي القوائم و 58 % من أعضاء مكاتب الاقتراع التي تمّت زيارتها من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات كنّ من النساء.

9- مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة

كرّس القانون تدابير جديدة لتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المسار الديمقراطي.

فيما يتعلّق بالانتخابات المحليّة، اقتضى القانون الانتخابي إدراج مترشّحين حاملين لإعاقة جسديّة ضمن العشر الأوائل في القوائم المترشّحة، وإلاّ حرمت هذه الأخيرة من التّمويل العمومي¹⁵. ومن بين 1.740 مترشّحا حاملا لإعاقة، 18 يتّأسون قوائم منهم 5 نساء و 13 رجلا¹⁶. وتطبيقا للقانون الانتخابي¹⁷، وضعت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تدابير خاصّة، من ضمنها إعداد كتيّب بلغة الإشارة للتواصل مع النّاهبين الصّم والبكم وإدراجه في دليل أعضاء مكاتب الاقتراع. كما وضعت على ذمّة النّاهبين المكفوفين حاملة أوراق تصويت بلغة براي مثلما عاينه عموما ملاحظو البعثة.

10- مشاركة الشّباب

يشجّع القانون الانتخابي على تشريك الشّباب في الانتخابات المحليّة.

¹⁴ منحت صحيفة "الابراس" 40 % من المساحة المخصصة للقوائم المتنافسة لحركة نداء تونس، من بينها 21,5 % ذات طابع إيجابي و 7,5 % ذات طابع سلبي و 70,9 % ذات طابع محايد. كما منحت 37 % لحركة النهضة من بينها من بينها 27 % ذات طابع سلبي و 72,6 % ذات طابع محايد.

¹⁵ صادقت تونس في 2 أفريل 2008 على الاتفاقية المتعلّقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. ويكرّس الفصل 48 من الدّستور حماية حقوق الأشخاص حاملي الإعاقة ضدّ أيّ نوع من أنواع التّمييز.

¹⁶ المصدر: www.isie.tn

¹⁷ الفصلان 131 و 132 من القانون الانتخابي.



يشجع القانون على مشاركة الشباب في السياسة المحلية. بالتالي، وبالنسبة للانتخابات البلدية والجهوية، يجب على كل قائمة مترشحة أن تتضمن من بين الثلاث الأوائل فيها، مترشحة أو مترشحاً لا يزيد سنّه عن 35 سنة. ومثلت نسبة المترشحين الذين يقلّ سنهم عن 35 سنة 52 %. والجدير بالذكر أنّ أقلّ من ربع الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و21 سنة قد قاموا بالتسجيل في قوائم الناخبين، وهو ما يعكس نفورا حقيقيا من السياسة لدى الشباب. وفي يوم الاقتراع، بدت نسبة المشاركة التي تمت ملاحظتها في مكاتب الاقتراع المخصصة للناخبين من الشباب ضعيفة.

11- مجموعات الملاحظين المحليين

في المجل، قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باعتماد ما يقارب 8.500 ملاحظا محليا ينتمون إلى حوالي أربعين منظمة، وهو ما يعدّ أقلّ بكثير من حوالي 30.000 ملاحظ الذين تجنّدوا خلال انتخابات 2014. وقد عبّرت بعض المنظمات عن صعوبة أكبر لاستقطاب متطوعين نظرا لارتفاع نسبة عزوف الشباب التونسي عن الشأن السياسي. وتمّ تجنيد العدد الأكبر من الملاحظين من قبل شبكة مراقبون والجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد) ومرصد شاهد. بينما قامت جمعية أنا يقظ من جهتها بدعم جملة من المبادرات المحلية في شتى أنحاء البلاد.

12- التصويت والفرز والجدولة

انتخابات هادئة وحرّة في العموم، لكنها اتسمت بنسبة مشاركة مخيبة للآمال. فتحت جلّ مكاتب الاقتراع التي تمت ملاحظتها في الوقت المحدّد أو بتأخير يقلّ عن عشر دقائق. لكن تمّ تسجيل بعض التأخير وبعض الحوادث نتيجة وجود هئات لوجستية¹⁸. وفي المظيلة (قفصة)، تسبّب خطأ في توزيع أوراق التصويت في حالة توتّر كبيرة انتهت بإتلاف صندوقين. ممّا دعى إلى تعليق عملية الاقتراع قبل أن يتقرّر تأجيلها إلى موعد لاحق. وفي مدينة أريانة، تضمّنت أوراق التصويت خطأ في شعار إحدى القوائم المستقلة. وقد تمّ تسجيل خطأ مماثل خلال التصويت المسبق لأعوان قوات الأمن يوم 29 أفريل في جديان (القصرين).

تمّ تطبيق اجراءات الاقتراع في جلّ مكاتب الاقتراع التي زارتها البعثة، وكان بإمكان الناخبين التعبير عن اختيارهم بحريّة. ولكن في بعض الحالات، سجّل ملاحظو البعثة استمرار أنشطة الحملة في محيط مراكز الاقتراع. ونددت أهم مجموعات الملاحظين التابعة للمجتمع المدني بممارسات مماثلة بهدف التأثير على الناخبين في محيط بعض مكاتب الاقتراع.

وكانت القوائم التابعة لحركة النهضة وحركة نداء تونس دون سواها ممثلة في أغلب مكاتب الاقتراع التي تمت زيارتها¹⁹. بينما كانت تمثيلية القوائم الأخرى في المجل ضعيفة للغاية. وفي مكتب عن كلّ عشر مكاتب لم يكون هناك أيّ ممثّل أو كان هنالك ممثّل واحد.

وتسبّب توزيع الناخبين على مكاتب الاقتراع حسب فئتهم العمرية أدّى إلى ظهور طوابير انتظار أمام مكاتب الاقتراع الخاصة للمتقدمين في السنّ، بينما بقيت مكاتب الاقتراع الخاصة بالشباب فارغة. وعلاوة على ذلك، فإن تعليق قائمة واحدة للناخبين في كلّ مركز من مراكز الاقتراع دون تحديد أرقام المكاتب تسبّب في تعقيد عملية توجيه الناخبين وترتّب عنه في بعض الأحيان شيء من توتّر. كما أنّ خدمة الهاتف الجوال المحدثة

¹⁸ في بلدية أولاد حقّوز (سيدي بوزيد) تسبّب عكس قوائم الناخبين التابعة لمكتبتي اقتراع في تأخير انطلاق عملية التصويت فيهما بما يزيد عن الساعة.

¹⁹ بنسبة تساوي على التوالي 88 % و80 % من المكاتب التي تمت زيارتها.



بغاية إرشاد الناخبين حول مكاتب الاقتراع المسجلين فيها لم تكن ناجعة بالقدر الأمثل. وجراء بعض الصعوبات الأخرى لم يتسنى لبعض الناخبين إيجاد أسمائهم في القوائم²⁰. كما جرت عملية الفرز في المكاتب التي تمت ملاحظتها بطريقة شفافة ودقيقة وبشكل توافقي في أغلب الأحيان. وفي حالات نادرة، قام رؤساء مكاتب بفرض قيود مشددة بخصوص عدد الأشخاص المسموح لهم بمتابعة سير العملية. وتم تعليق محاضر النتائج أمام مكاتب الاقتراع في 92% من الحالات. ولم يقع التنصيب ضمن الإجراءات على إمكانية تسليم نسخة مطابقة من المحاضر لممثلي القوائم. وتقوم البعثة حالياً بملاحظة عملية تجميع النتائج. ولئن كانت عملية تجميع الأعداد بعد التثبيت من صحتها تتم على جداول مرئية للجميع، فإن طريقة تهيئة الأماكن المخصصة لهذه العملية لا تسمح في كل الحالات لممثلي القوائم والملاحظين بمتابعة المراحل الأساسية لعملية التثبيت من المحاضر ومن عمليات التصحيح المحتمل إدخالها عليها بالشكل الأمثل.

النسخة الإلكترونية من هذا البيان متوفرة على الموقع الإلكتروني للبعثة:

https://eeas.europa.eu/election-observation-missions/eom-tunisia-2018_fr

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بميكالا سيكي، الملحق الصحفي لبعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات،

هاتف: (+216) 98 76 4107، michela.sechi@moeuetunisie2018.eu

بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات تونس 2018

Hôtel Golden Tulip Tunis/ La Marsa,

<https://www.facebook.com/MOEUETunisie2018>

<https://www.twitter.com/MOEUETunisie>

نسخة إلكترونية لهذا البيان متاحة على الموقع الإلكتروني للبعثة:

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بميكائلا سيكي، الملحق الصحفي لبعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات.

²⁰ تمت إعادة توجيه بعض الناخبين إلى مركز اقتراع مغاير للذي كانوا قد طلبوا مؤخرًا ترسيمهم به أو إلى مكتب اقتراع غير موجود مثلما تمكنت البعثة من ملاحظته في المرسى. بينما تمت "إحالة" ناخبين آخرين دون علمهم على القوائم الخاصة بأعوان قوات الأمن الذين قاموا بالتصويت يوم 29 أبريل.